

بالموجود واجب كان او ممكنا عين كان او معني كلياً كان او
 جزئياً مجرد كان او ماد يامر كذا كان او بسيطاً ولا يلزم من
 اتحاد الصفة الاتري الي العلم والكلام وقوله انطائي علق
 اي اعتقد تعلق المذكورات بخصوص الموجودات والبصر
 مبتدأ خبره كذا او اسم الاشارة فيه راجع للسمع وحذف
 حرف العطف من ادراكه الضم ورفق وقوله ان قيل
 به فيه حذف مضاف اي ان قيل بثبوته له تعالى وهذا
 مبني على تعلق بصره تعالى بسوء المبصرات عادة
 وسمعه بسوء المسموعات كذا ولم اتف عليه الا ليقين
 المتأخرين وفي كلام السعد وغيره من المحققين ان السمع
 الازلي صفة تتعلق بالمسموعات وان البصر الازلي صفة
 تتعلق بالمبصرات وهو محتمل للعموم والخصوص اي
 بالنسبة له تعالى نعم ربييت في كلام شرح المقاصد للسعد
 نقلاً عن الفرابي والاشعري انهما قالان ان موسي عليه الصلاة
 والسلام سمع كلام الله الازلي بالاصوت والحرف كما تروى ذاته
 في الاخرة بالامر وكيف فقال السعد وهذا اعلى من
 من يجوز تعلق الروية والسمع بكل موجود حتى الذات
 والصفات لكن سماع غير الصوت والحرف لا يكون الا بتريف ذوق
 العادة انتهى لكنه في السمع والبصر الحاد ثبين وقياس الغائب
 على الشاهد غير مسموع عندنا فان قلت اجمل كلام
 هذا المتأخر على انه يري ان هذه الصفات انواع من العلم
 لاصفات تباينها بالحقيقة قلت هو ممكن لو لانه خلاف
 التحقيق وخلاف مختاره في المسئلة من انها صفات مبينة
 لصفة

اي تباينها
 لا يوجب تخصيص
 لانها لا تتصلح
 لانها لا تتصلح
 لانها لا تتصلح

لصفة العلم بالحقيقة وقال بعضهم غاية ما عندي انها صفتان ثبتتا
 بالسمع كما مر والحق جواز تعلق سمعنا بغير المسموعات وكذلك
 بغيرنا فيجوز ذلك على سمعه وبصره تعالى بالاولى والقاعدة ان
 ما جاز اتصافه به تعالى وجب لانه تعالى لا يتصف بما يترقياً
 عن التخصص في صفاته وعدم تعلقها بالمستحيل لا يوجب تخصيص
 لانه ليس من متعلقات غير العلم والكلام وفيه ما مر والله اعلم
م وعلم هذه كما ثبتت في اسم الاشارة الغائب على
 الصفات الاربعة قبله وهي الكلام والسمع والبصر والادراك
 مبتدأ خبره غير مبني ان هذه الصفات الاربعة مقابلة للعلم
 في الحقيقة وكذا بعضها مع بعض مقابلة لغوية لان هذه
 الصفات انما ثبتت بالسمع والمدلول لغتها لكل واحد غير المدلول
 الاخرى فوجب حمل ما ورد على ظاهره حتى يثبت خلافه واتحاد التعلق
 لا يوجب اتحاد الحقيقة على ان لا يقبل ان يقول ان التعلقات المضافة
 اليها غير متحدة كما هو الاصل ولا يلزم الجهل والحفاغابة الامر
 انما يجوز ان يحقق تلك التعلقات والعجز واقع في ادراك
 حقايق الصفات للبشر لا محالة لعجزهم عن ادراك ذاته العلية
 وقوله كما ثبتت صفة لمحدوف اي حكمنا بتباين هذه الصفات
 مع العلم كالحكم الذي ثبت عند اهل القرن بذلك لانه مبتدع لنا
 تنبيهها **الاول** سكت عن وحدة هذه الصفات كالحياة
 للعلم بها من وجوبها لاجل انها كما هو الاصل في صفة الامر المسمى
 للاعتقاد اطلاق الامر بالسبب على الامر بالمسبب وهو الحكم
 لاستحالة صدق التعلق للصفات منكم كما استفيد عدم
 تباينها متعلقاً من اداء العموم الداخلة على موجود

اي تباينها

خرج بذلك
 المقابلة العلية
 وهي لا تتصلح
 لانها لا تتصلح

الاذن والامر والسمع والتعلق
 فهو مستفاد من قوله انطاع